

دور القطاع السياحي في تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية -دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري-

الملخص :

تعتبر السياحة من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة، التي تهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي والقومي، وإلى تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية في البلاد. ومن هنا فالسياحة يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة الذي يمكن الدول خصوصا النامية منها من أن تواجه المنافسة في السوق السياحية الدولية. وبالتالي فإن تخطيط التنمية السياحية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يقتضي إلزام كافة والأقاليم والأجهزة والإدارات الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ السياسة التنموية السياحية .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد السياحي ، التنمية السياحية ، القطاع السياحي ، الناتج المحلي لاجمالي والسياحة

ABSTRACT

theTourist is considered one of the most important tools of contemporary tourist development, aiming at increasing the real individual and national income, and for an overall civilized development that includes all natural, human and material resources of a nation. Consequently, the tourist is regarded as a necessity for a wise and sustainable development that enables countries, especially developing ones, to face competition in the international tourism market. Hence, planning tourist development is considered an integral part of a social and economic development plan. All, regions, apparatuses, governmental and non- governmental administrations should be obliged to implement the tourist development policy

Key words: tourism economy, the development of tourism, the tourism sector, output insisted \$ me to the total and tourism

مقدمة:

ارتبط ظهور التخطيط السياحي وتطوره وكذلك أهميته ب بروز السياحة كظاهرة حضارية . سلوكية من ناحية وظاهرة اقتصادية . اجتماعية من ناحية أخرى. وقد حظيت السياحة المعاصرة كنشاط إنساني بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظ بهما في أي عصر من العصور السابقة، لقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، الأمر الذي استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج. وقد ترتب على ذلك اعتماد وتبني أسلوب التخطيط السياحي كعلم متخصص يتناول بالدراسة والتحليل والتفسير جميع الأنشطة السياحية ويعمل على تطويرها.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في ضعف صناعة السياحة في بعض الاقتصاديات العالمية خصوصاً منها النامية، علماً أن أي استثمار في السياحة هو أسرع طريق لتحقيق الأهداف المرجوة من خطط التنمية. فالتنمية السياحية ليست مهمة أحادية الجانب بمعنى أنها وزارة السياحة فقط، وإنما مهمة وطنية لمجموعة الوزارات والمؤسسات التي تشكل حلقات متكاملة تعمل جميعاً في إطار التنمية السياحية وتسويقها لزيادة ريعيتها واستثماراتها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المحاور الآتية:

- 1- تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالتنمية السياحية والتخطيط السياحي بكافة مستوياته وأشكاله.
- 2- أهمية اتباع سياسة تخطيطية جيدة من شأنها المحافظة على البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وعلى الموارد الطبيعية والبيئية... على أن تبقى صالحة للأجيال القادمة.

أهداف البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث والإطار النظري والفكري الذي وضع فيه فهو يهدف إلى التوصل إلى إجابات على النقاط الآتية:

- 1- أهمية وأهداف التخطيط السياحي.
- 2- مفهوم التنمية السياحية وعناصرها وكيفية التغلب على مشاكلها.
- 3- ما هي مراحل إعداد خطة التنمية السياحية؟
- 4- أهم الاقتراحات التي تساعد في تسريع وتطوير التنمية السياحية.

منهج البحث:

توضيحاً لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والتقارير الرسمية المتعلقة بأدبيات البحث.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة والتنمية السياحية المستدامة:

أولاً: مفاهيم أساسية حول السياحة:

تجسد السياحة نموذجاً للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب.، كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الإطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الإقتصادي، لهذا من الضروري إعتبارها كعنصر فعالاً في التغيير الإجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

1- ماهية السياحة: تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتاً ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أو في بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية.

كما أنها تمثل جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وانتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور الدولة الأخرى⁽¹⁾

ومن جهة أخرى يمكن أن تكون السياحة عبارة عن استخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الاستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر، وما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكنهم وإقامتهم الدائمة، بحيث تشمل جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات

ويمكن أن تعرف السياحة على أنها تشمل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهاة، وكذلك كل أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الاستجمام والترفيه بالمفهوم العام

وهي مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة⁽²⁾

ومن خلال العديد من التعاريف المقدمة للتعريف بالسياحة فإنه يمكن إعتبارها على أنها عبارة عن حركة ونشاط إجتماعي، ثقافي وإقتصادي يقوم به العديد من الأفراد بإختلاف جنسياتهم وأعمارهم ومستوياتهم المادية، شرط أن تكون مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، ويكون الهدف من وراء ذلك مجرد الترفيه والاستجمام. كما أن محاولات العديد من المتخصصين للوصول إلى تعريف دقيق للسياحة، تشير إلى أن جميعها تتفق على أن هناك عنصرين أساسيين يحددان السياحة هما " الانتقال و الغاية "

2- خصائص السياحة: تأسيساً على التعاريف السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإن هذه التعاريف تؤكد على خصائص السياحة التالية: ⁽³⁾

- أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدراً رئيسياً للدخل الوطني في الإقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.
 - نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضاً يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.
 - مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.
- إضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها⁽⁴⁾

- السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.

- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.

- عدم إمكانية إحتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

3- أنواع السياحة: يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيف السياح وفيما يلي نذكر أهمها: (5)

أ- أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود: هناك نوعان أساسيان هما: سياحة دولية (خارجية) وهناك سياحة داخلية (محلية) وهناك نوع آخر يُعرف بالسياحة الإقليمية: كإقليم أميركا اللاتينية وشرق آسيا.

ب- أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية: هناك سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية) وهناك سياحة موسمية: تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

ج- أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي: توجد ثلاثة أنواع هي:

- **سياحة ثقافية:** وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.

- **سياحة طبيعية:** وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية، نباتية، طبيعية، عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية، علمية، إستشفائية) ولكن يُعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعّال.

- **سياحة اجتماعية:** وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة تروييح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

د- أنواع السياحة على أساس الهدف: هناك سياحة ترويحية، وسياحة ثقافية، وسياحة علاجية، ودينية، ورياضية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة رجال الأعمال.

هـ- أنواع السياحة على أساس التنظيم: هناك ثلاثة أنواع سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية).

و- أنواع السياحة على أساس أعمار السياح: هناك ثلاثة أنواع أيضاً هي: سياحة الشباب بين (16-30) سنة، وسياحة الناضجين بين (30-60) سنة، وسياحة كبار السن (المسنين) أي سياحة من تجاوز 60 سنة وسياحة هؤلاء تزداد أهميتها كلما ازداد الوعي الصحي وطال عمر الإنسان.

ز- أنواع السياحة حسب وسيلة النقل: هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وهناك نوع جديد من السياحة يُسمى سياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حتى الآن ببعض الأشخاص القلائل جداً حيث تكلف الرحلة ملايين الدولارات.

-المحور الثاني: دور السياحة في قضايا التنمية .:

إن الدلائل العلمية و تجارب الدول في العالم تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول. و الذي يمكن تلخيصه في المحاور التالية :

1- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، و الإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية و فروق تحويل العملة ، أو من خلال بيع المنتجات الوطنية و السلع و المواد الفولكلورية للسائح. تظهر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، حيث أن دخل السياحة أصبح يمثل المصدر الأول للعملة الأجنبية لحوالي 38 % من دول العالم، ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول.

2- نقل التقنيات الحديثة و المتطورة : تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة كلما كان ذلك ممكناً في جميع مرافقها و خدماتها السياحية، و باستطاعة الإستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقود القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال .

3- تشغيل الأيدي العاملة : تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل حيث تستوعب ما يثارب ب 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، و ذلك لتشعب هذه الصناعة و تداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى، و حسب احصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 202 مليون عامل نهاية 2010 ، و من المتوقع طبقاً لإحصائيات مجلس السياحة و السفر العالمي للسياحة أن تستوعب القطاعات السياحية بحدود 8,11% من إجمالي التوظيف العالمي بحلول عام 2014

4-المساهمة في تحقيق و تنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق: في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يؤدي إلى تنمية و تطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن؛ أي أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، تنمية و خلق مجتمعات حضارية جديدة و إعادة توزيعالدخول بين كافة أفراد المجتمع مما لا شك فيه فإن تحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية لمختلف الأقاليم يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن و معالجة الكثير من المشاكل فيه، كما لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية المتوقعة لتطور النشاط السياحي في زيادة مجالات التعاون بتطوير العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، و التي ينجم عنها مجموعة من المنافع كتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية، و تنويع استخداماتها و استغلال الموارد الطبيعية و خلق استخدامات جديدة لها، مما يسمح بارتفاع حصة

الدولة من الإيرادات كتوسع و زيادة الضرائب و يساهم في تنمية القطاعات الأخرى المساعدة للقطاع السياحيين نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه و بين القطاعات الأخرى يتوقف على قدرة هذه الأخيرة على تلبية احتياجاته المختلفة من حيث الكم و النوع و التوقيت .

5- تحسين ميزان المدفوعات: السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلد، و يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، و زيادة موارد النقد الأجنبي و المنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى. و يبين الجدول التالي حجم الدول العشر الأولى في العالم لسنتي (2009/2008)

جدول رقم (1): المداخيل المتدفقة عن عدد السياح

عدد السياح ملايين	المداخيل السياحية ملياراً \$	
66.8	27.94	فرنسا
49.03	27.05	امريكا
43.4	27.19	اسبانيا
38.08	30	ايطاليا
25.96	20.56	المملكة المتحدة
23.77	12.07	الصين
19.51	8.70	بولونيا
18.66	7.53	المكسك
17.61	8.29	كندا
17.40	التشيك

المصدر: علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص. 129

يتضح من الجدول السابق الحجم الهائل من مداخيل السياحة في بعض الدول و التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بها، و يتضح أيضا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المركز الأول تليها كل من اسبانيا فرنسا وايطاليا . أما بالنسبة لدور السياحة في عملية التنمية الاجتماعية و الثقافية و السياسية فيتمثل في :

- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد:
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين .
- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين شعوب وأداة لإيجاد مناخ مشعب
- بروح التفاهم والتسامح بينهم ، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي(تداول العلوم والمعارف.
- تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل زيادة
- معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم وتؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول .

- إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي تساهم في معالجة الكثير من

المحور الثالث: أهمية السياحة على مستوى الجزائر:

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا إقتصاديا رئيسيا لخدمة الإقتصاد والمجتمع لهذا يعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريا ، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين أساسيين إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والإجتماعية والثقافية لأدنى حد، فالجزائر حددت جملة أهداف من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة لها، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الإقتصادي وهي في العناصر التالية: (7)

تتمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، وبالتالي إدخال العملة الصعبة.

أ- مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.

ج- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجزائرية.

د- المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه.

هـ- تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.

و- تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والإرتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.

ز- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج وإدخال المنتجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية.

ح- تلبية الحاجات المتزايدة بإستمرار للجزائريين الراغبين في السياحة بأنواعها.

ط- تحسين الوظائف الإقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة.

ومن أهم الآثار الإقتصادية للسياحة نجد وتبرز هذه الأهمية في العناصر التالية:

-أولا: الأهمية الإقتصادية للسياحة:

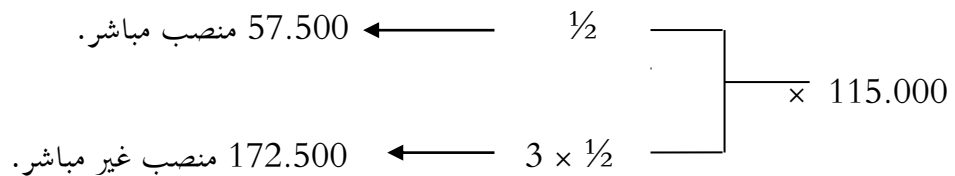
تمثل السياحة في الجزائر قطاعا إقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الإستثمارات الأجنبية، كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق إستغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الإقتصاد والمجتمع، ومن أهم الآثار الإقتصادية للسياحة نجد:

1- توفير فرص عمل جديدة: طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين

(02) يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقه.

بالنسبة للجزائر فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة إستيعابية إضافية تقدر بـ 115.000 سرير، أي أن المناصب المحتمل

خلقها تقدر بما يلي:



أي بمجموع يقدر بـ 230.000 (57.500 + 172.500) منصب شغل جديد في آفاق 2013. يعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الإقتصادية إضافة إلى مايلي : (8)

أ- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخل الفردية.

ب- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء. كما أن إتجاهات وتوقعات التنمية للقطاع السياحي في الجزائر ، تؤكد بالنسبة لمؤشر التشغيل أن هناك إرتفاع في مناصب العمل الناتجة عن الأنشطة السياحية وكذلك عدد الأسرة الموضوعة تحت الإستغلال. حيث أن طاقة الإستيعاب في الفنادق ستضيف ما يقارب 115.000 سرير، وبالتالي عدد المناصب المباشرة وغير المباشرة ستصل إلى حوالي 57.500 و 172.500 على الترتيب، أي بمجموع 230.000 منصب عمل.

2- توفير العملة الصعبة: حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، حيث أنه في مطلع 2013 فإن المداخل السياحية بالعملة الصعبة المتراكمة ستقارب 6,4 مليار دولار أمريكي.

-ثانيا :مساهمة السياحة الجزائرية في قضايا التنمية الاقتصادية:

لقد تم في مطلع سنة 2000 صياغة إستراتيجية حول تطوير قطاع السياحة لآفاق 2013 في شكل وثيقة تحت عنوان: مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010، أدخلت على هذا الأخير بعض التعديلات بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، قصد إعطاء الديناميكية لقطاع السياحة من خلال 3: - تحديد الاختيارات المستقبلية من أجل تمشين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها البلاد وتفعيلها لتصبح الجزائر مقصدا سياحيا؛

- تحديد الأهداف النوعية والكيفية المنتظرة في آفاق 2013؛

- تحديد التدابير والأدوات المعتمدة لتنفيذ البرامج المسطرة في الشروع في إنشاء صناعة سياحية مستقلة . هذا التصور يستمد محتواه من المبادئ والاختيارات الأساسية التي جاء القانون رقم 01-03 والمتعلق بالتنمية السياحية، مناطق

تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية الجزائرية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات ، و خلق السياحة الجزائرية لفرص العمل ، بالإضافة إلى نصيب السياحة الجزائرية من إيرادات السياحة الدولية

1-مساهمة السياحة الجزائرية في إيرادات الدولة :المؤشر الآخر الذي يؤكد على التطور السريع في القطاع السياحي هو حجم الإيرادات السياحية السنوية التي تقدمها السياحة إلى الاقتصاد البلد السياحي ، فحجم الإنفاق الفرد على السياحة تطور بشكل كبير ، بعدما كان الفرد ينفق على السياحة في سنة 1950 حوالي 83

دولار ، أصبح ينفق الآن حوالي 928 دولار في الرحلة السياحية ، أي أن المبلغ تضاعف ب 11 مرة خلال نصف قرن من الزمن ، و بالنسبة لنصيب السياحة الجزائرية من إيرادات السياحة الدولية موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2): الإيرادات السياحية في الجزائر

الوحدة نسبة مئوية

السنة	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر
2001	0.112
2004	0.18
2005	0.18
2006	0.22
2007	0.22
2008	0.3
2009	0.33

Source : www.mta.gov.dz

لقد سبق و أن أشرنا في التدفق السياحي على الجزائر أن عدد السياح الوافدين تميز بالتذبذب ، هذا ما ينعكس سلبا على الإيرادات المحققة من هذا القطاع التي لا تزال ضعيفة جدا ، حيث حققت الجزائر سنة 2001 عوائد سياحية تقدر ب 100 مليون دولار ، وفي سنة 2002 قدرت الإيرادات السياحية المحققة ب 131 مليون دولار ، وفي سنة 2003 قدرت الإيرادات بحوالي 112 مليون دولار ، أي بزيادة % 17 مقارنة بمداحيل سنة 1 2002، وفي سنة 2004 حقق إيرادا سياحي بحوالي 180 مليون دولار ، ولكن في نفس السنة كان نصيب الجزائر من السياحة الإفريقية % 9.0 وهي نسبة ضعيفة جدا. و في سنة 2008 كانت الإيرادات السياحية المحققة حوالي 300 مليون دولار ، في حين كانت سنة 2007 حوالي 220 مليون دولار ، و لكن رغم هذه الإيرادات المحققة يبقى الميزان السياحي للجزائر سالبا ، هذا دلالة على أن عدد الجزائريين الذين يسافرون للسياحة في الخارج ينفقون أكثر من السياح الوافدين إلى الجزائر ، فقد أنفق الجزائريين سنة 2008 ما قدره 394 مليون دولار .⁽⁹⁾

2-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10 % و بالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جدا كما يتضح من الجدول الآتي

شكل رقم (1): العائدات السياحية ونمو GDP 2005 – 2010



source : <http://www.mta.gov.dz/site web/fichiers/stat/pib.pdf>

جدول رقم (3): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2009/2000

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
2.3	2.05	1.7	1.02	1.7	1.8	1.7	1.6	1.6	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)

SOURCE : Organisation Mondial du tourisme , Tendances des marches touristiques , Afrique, édition 2005, p73

كحد أقصى خلال الفترة، و قد كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 02,1% و يعود هذا الانخفاض لهذه السنة نظرا لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لارتفاع أسعار البترول و ليس نتيجة لانخفاض إيرادات قطاع السياحة فقط إذ ضعف مساهمة القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال، و مرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، و ذلك عكس كثير من الدول العربية غير النفطية كالمغرب و مصر تونس، البحرين و الأردن و التي يظهر من الجدول التالي بأن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها يقارب المتوسط العالمي أو يفوق 7%، و هي تعكس (10)

3- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات : يمكن إظهار تطورها في الجدول التالي الذي يوضح التدفقات النقدية والميزان السياحي للفترة 2008- 2000

جدول رقم (4): تطور الميزان السياحي في الجزائر للفترة 2000-2008

الوحدة: ملون دولار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
300	2189	215.3	184.3	178.5	112	111	100	102	الإيرادات السياحية
394	367.7	380.7	370	340.9	255	248	194	193	النفقات السياحية
-94	-151.8	-165.4	-185.7	-162.4	-143	-137	-94	-91	الرصيد

المصدر: بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول السابق الإيرادات السياحية تطورت خلال الفترة المدروسة 2000-2008 بـ 5.27% ، في حين سجلت النفقات السياحية تطورا منتظما بـ 6.51% : في الفترة 2000-2008 ، وبقي رصيد الميزان السياحي سالبا طيلة الفترة المدروسة، أي أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من المحصل عليها كإيرادات من السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر. (11) إن ارتفاع النفقات السياحية وضعف الإيرادات راجع إلى :

- ضعف نوعية المنتجات السياحية وخدمات السياحة الجزائرية؛
- إيواء وفنادق ذات طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة؛
- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلد؛
- خدمات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار خاصة تونس؛
- نقص في تكوين المستخدمين في المؤسسات السياحية؛
- غياب الأمن والطب السياحي.

4- **أثر السياحة على ميزان المدفوعات**: تمثل السياحة أحد مصادر العملات الصعبة في ميزان المدفوعات وتقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال حوصلة الإيرادات السياحية والإنفاق السياحي الناجمة عن النشاط السياحي الدولي، ويمثل الميزان السياحي قيدا مزدوجا لحركة السياحة الصادرة والواردة والتي يعبر عنها بالإيرادات السياحية التي تؤثر في الجانب الدائن من الميزان أما حركة السياحة الصادرة فتؤثر في الجانب المدين له والنشاط السياحي بصفة عام يقوم على حركة سياحية مزدوجة ذهابا وإيابا بمعنى أن الدولة تكون مصدرة ومستوردة للسائحين في نفس الوقت . ويؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات أو الميزان تأثيرا مباشرا ويتحدد الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبته إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أم إيجابية وحتى يساهم النشاط السياحي بالأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات يجب تفادي الضغوط التي يمارسها النشاط السياحي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على السلع المادية والخدمات المستوردة في الحالات التالية: (12)

- أثناء بناء البنية التحتية للخدمات اللازمة للنشاط السياحي .
- عند التشغيل المباشر للوحدات السياحية .

الخاتمة :

سلطت هذه الدراسة الضوء على جوانب متعددة لواقع السياحة في الجزائر، ، وعلى أهم التطورات التي طرأت على هذا القطاع خلال الفترة التي شملتها الدراسة (2000-2008) ومن خلال الدراسة اتضح بأن للسياحة علاقة وطيدة بالتنمية في أي مجتمع متقدم كان أو نام . بعبارة أخرى يمكن القول بأن هناك تفاعل بين وتأثير لأحدهما على الآخر. فمتى وجدت السياحة عناية في بلد إلا وساهمت في تنمية القطاعات الأخرى، وفي الوقت ذاته متى اشتملت الاستراتيجيات التنموية على القطاع السياحي إلا وشهد هذا الأخير انتعاشا ليؤدي الدور المنوط به .وفي هذا السياق تشير كل البحوث والدراسات على أن ازدهار التنمية يعد من المؤشرات الهامة التي تنطلق منها السياحة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية أيضا. غير أن هذا الواقع يستوجب توفير استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية، والتي غالبا ما تكون متاحة في الدول المتقدمة، بينما يصعب تحقيقها في البلدان النامية، نتيجة ضعف معدلات التنمية فيها .ورقد أوضحت هذه الدراسة مدى مساهمة المقومات السياحية في تنمية قطاع السياحة إذا ما استغلت بكيفية مدروسة. وفي الجانب الآخر من المعادلة كانت المقومات التي تتوفر عليها الجزائر محل إهمال متعمد، ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام حتى بما هو كائن والمحافظة عليه وصيانته من التدهور بل والزوال . ويستخلص من هذه الدراسة أيضا أن تطور السياحة يؤثر لا محالة وبشكل إيجابي على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان السياحية.

التوصيات المقترحة :

- يجب إعطاء القطاع السياحي أهمية لا تقل عن باقي القطاعات الأخرى .
- تخصيص إمكانات مادية و بشرية خاصة لتطوير القطاع.
- وضع خريطة للاستثمارات السياحية، و فك العزلة عن المناطق النائية بتشجيع الاستثمارات الخاصة فيها.
- إصدار المزيد من التحفيزات الاستثمارية و الإعفاءات الضريبية.
- إنشاء بنك متخصص في تمويل الاستثمار السياحية.
- تشجيع التعاون و الشراكة في المجال السياحي، و ذلك من خلال مراجعة قوانين الاستثمار في القطاع السياحي وجعلها أكثر مرونة لجلب المستثمرين.
- ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال السياحي، و تبقى الدولة كمراقب للمشاريع.
- الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية و العمل على تطويره.
- إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة الداخلية من جهة، و من أجل إيجاد توافق بين السواح المحليين و الأجانب من جهة أخرى.
- يجب إقامة برامج تسويقية متجددة، تتماشى مع متطلبات السوق العالمية.
- نقترح إدخال مادة التربية السياحية، و مادة السياحة البيئية في المقررات التربوية والاقتصاد السياحي في الجامعة.
- ضرورة إنشاء المزيد من مراكز التكوين في المجال السياحي، من مدارس ومعاهد أو كليات.

- يجب على الدولة الاهتمام بالبنى التحتية وتحديثها خصوصا الطرق ، المطارات والسكك الحديدية... الخ .
أخيرا نأمل أن تتحول الجزائر إلى قبلة حقيقية للسواح وتكون لها مكانة مرموقة محليا و دوليا تنافس السياحة الجهوية والعالمية، و تكون للسياحة مساهمة فعلية في التنمية الاقتصادية و بديلا

الهوامش والمراجع :

- (1) - عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد: التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003، ص، ص. 22، 23.
- (2) - مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ: مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص. 47 .
- (3) - ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص- ص. 21-22، ص. 23.
- (4) - سعيد محمد المصري: إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والإستراتيجيات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.
- (5) - أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص. 14.
- (6) - يحيى سعيد، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون ، س 101
- (7) - عميش سميرة ، أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة - دراسة حالة الجزائر- ص 15
- (8) - مرجع نفسه ص 16
- (9) - عوينات عبد القادر ، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه 2013، ص 87
- (10) - يحيى سعيد، ص 105
- (11) - لحسين عبد القادر ، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق :2025 الآليات والبرامج ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 02 / 2012 ، ص 176
- (12) - عامر عيساني ، الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة في الجزائر ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة باتنة 2009، ص 34

